اسم القرية	عكر	زرنوقة	ابنس	صرفند
عدد الأسر (العائلات)	٣٥٠	٤٠٠	١٠٠٠	
عدد الأسر التي لا تملك أراضي	٨٥	٧٠	٣٦٠	٥٠
عدد الأسر التي ملكيتها اقل من ٢٥ دونماً	١٨	١٢	٥٠	١٦
عدد الأسر التي ملكيتها حتى ٥٠ دونماً	٣٥	٢٠	٢٠٠	٨
عدد الأسر التي ملكيتها حتى ١٠٠ دونم	٨٠	٦٥	٢٥٠	١٢
عدد الأسر التي ملكيتها حتى ٢٠٠ دونم	٤٠	١٢	٤٥	٦
عدد الأسر التي ملكيتها حتى ٤٠٠ دونم	١٢	٨	١٥	٤
				٢

وبدون الانتباه الى عدم الدقة، يبرز هذا الجدول التمايز الحاد في فصل الفئة الغنية (٣٠٠ و ٤٠٠ واكثر من الدونمات) عن الاسر المعدومة الاراضي، وذوي الملكية الصغيرة (٢٥ - ٥٠ دونماً).

ان الاختلاف في المعطيات في هذه القرى الاربعة واضح الى حد كبير، كونهم متوضعين في مناطق المدن والمستعمرات اليهودية. لكن الوضع في هذه القرى بشكل عام يعكس الاتجاه الاساسي للتطور الحالي في القرى الاربعة.

نمو المنشآت الرأسمالية الضخمة في الزراعة وعمل اجراء الزراعة:

لاحظنا سابقا بان عدد الاستثمارات الرأسمالية الضخمة في القرية كان قليلا للغاية، وكان يخص المستوطنين اليهود والالمان بشكل خاص. وكان هناك بعض مزارع البرتقال العربية وسواه، لكن حجمها لم يكن كبيرا في القرية العربية. اما بعد الحرب لا سيما في الاعوام الاخيرة، فقد اخذ الوضع في التغير الحاد، حيث بدأ الاقطاعيون وكبار الملاك بالتحول الحثيث الى انشاء استثمارات ضخمة في اراضيهم.

ان هذا التحول يلاحظ في كافة فروع الزراعة. فقد كان سريعا بصورة خاصة في انشاء مزارع البرتقال التي تتمتع فلسطين بسوق لها في انجلترا. وبحسب الاحصاءات الرسمية تشغل مزارع البرتقال مساحة ٨٠،٠٠٠ دونم (في عام ١٩٢٢ كان هناك ٣٢،٠٠٠ دونم)، وبلغت رؤوس الاموال المستثمرة في المزارع ٦،٠٠٠،٠٠٠ جنيه استرليني.

بسبب اسعار البرتقال الفلسطيني المرتفعة في انجلترا، واستغلال عمال المزارع الحاد، يجني اصحابها ربحا عاليا جدا من ٢٥ حتى ٤٠ - ٦٠ جنيهاً استرلينياً من الدونم الواحد. هذه الارباح العالية، ساعدت على الاسراع في غرس مزارع برتقال جديدة، حيث ازدادت مساحة مزارع البرتقال في الاعوام الاخيرة من ٨ - ١٠ دونم كل عام.

لقد ادى نمو المزارع والاستثمارات الضخمة في الزراعة، الى نمو البروليتاريا الزراعية، حيث يبلغ عدد العمال الزراعيين في الوقت الحاضر بضع عشرات الآلاف، ويتكون العمال الزراعيون من الفئات التالية: (١) الفلاحون الفقراء: معدومو الارض او الذين يملكون قطعاً صغيرة يقوم بعنايتها افراد اسرهم.

(٢) البدو: في العقد الاخير يجري توطين البدو العشوائي (في الوقت الحاضر يبلغ عدد البدو في فلسطين ١٥٠،٠٠٠ نسمة)، ويتحول البدو الى الزراعة البدائية في اراضي المشاع او المستأجرة. وهذه هي احدى صيغ انتقالهم الى حياة الاستقرار. اما الصيغة الاخرى فهي، تهجير قبائل البدو الى مناطق القرى، لا سيما المستوطنات اليهودية التي تحتاج الى يد عاملة رخيصة. وفي هذه الحالة لا يملك البدو اراضي خاصة بهم ولا يقومون باستثمارات زراعية. اما مصدر دخلهم - العرضي - فهو العمل المأجور في المزارع. (٣) العمال اليهود المهاجرون: اجور العمال الزراعيين متدنية الى حد كبير، حيث يحصل العمال اليهود على ١٥ - ٥، ١٧ قرشا في اليوم. (العمال والفلاحون في القرى يحصلون على ٨-١٠ قروش. العاملات ٥ - ٨ قروش. الاطفال المستخدمون اثناء جني المحصول ٢ - ٣ قروش. البدو من ٤ - ٧ قروش).

لقد كان فقر الفلاحين العرب كبيرا للغاية، حتى ان معظمهم كان ملزما بالبحث عن العمل في هذه الشروط: عرض العمل في المزارع اكثر من الطلب بشكل محسوس، عدا عن ان بدو شرقي الاردن الذين يجلبهم المزارعون بشكل شبه دائم للاعمال الفصلية فقد كانوا يسدون قسما من هذا الطلب.

الصراع حول الارض، نزع ملكية الفُلاحين واحتدام العلاقات الطبقية:

بدأت عملية نزع ملكية الفلاحين قبل الحرب، لكنها، سارت بخطى بطيئة. وثانيا، لم يطرد الفلاحون المسلوبو الاراضي منها، وانما تحولوا الى مستأجرين لها. لكن الوضع تغير كليا بعد الحرب، حيث اخذ الصهيونيون يلعبون دور المرشح للحصول على اراضي الفلاحين بالاشتراك مع الاقطاعيين العرب وفئة الفلاحين الاغنياء. فعندما تأكد الصهيونيون من عدم امكانية الحصول على الارض من الحكومة، اخذوا يلجأون الى شراء الاراضي ويعقدون صفقات ضخمة مع الاقطاعيين الكبار. كون شراء قطع كبيرة من الارض غير مربح ويتطلب كثيرا من الوقت لاتمام وجه الصفقة القانوني. وكانت الجمعيات الصهيونية والاشخاص المعنيون يقومون بشراء قطاعات واسعة من الارض التي يشغلها الفلاحون المستأجرون، ومن ثم يقومون بطرد هؤلاء الفلاحين بعد اعطائهم تعويضاً هزيلا. واحيانا كان يلجأ الصهيونيون الى وضع نسبة مئوية اعلى من سعر الارض للاقطاعيين، مقابل حصولهم على اراضي خالية من الفلاحين.

لقد ادى غلاء الارض المستثمرة كنتيجة للاستيطان الصهيوني، وتحسين الانجليز طرق المواصلات (الطرق البرية - الخطوط الحديدية. العمل في ميناء حيفا) وسواها، الى احتكار اوسع للارض، شارك فيه الاقطاعيون العرب. بحسب الاحصاءات الحكومية تم خلال اعوام ١٩٢١ - ١٩٢٥، انتقال ملكية الارض البالغة مساحتها ٨٠٠،٠٠٠ دونم بقيمة قدرها ٦،٤٧٤،٠٠٠ جنيه استرليني. وبشكل عام تجمع في ايدي المستوطنين اليهود خلال هذا الوقت نحو ١،٤٠٠،٠٠٠ دونم. ولم يكتف الاقطاعيون العرب ببيع اراضي الفلاحين الى المستوطنين الصهاينة، وانما لجأوا الى طرد الفلاحين المستأجرين نتيجة التحول الى الاستثمارات الضخمة في المزارع.

وشاركت الاوقاف، جنبا الى جنب، الاقطاع في طرد الفلاحين من اراضيهم. فقد اخذت في هذا المجال نشاطا مزدوجا، حيث اخذ الوقف يؤجر اراضيه لفترة زمنية مديدة (مثلا